السياسات الاجتماعية:

- تم استجلاء أثر السياسات على درجة عدم عدالة التوزيع في إطار نموذج تطبيقي اشتمل على معامل جيني (بالنسبة المئوية) كمتغير معتمد والمتغيرات المفسرة التالية :

  - متوسط دخل الفرد الحقيقي (بأسعار عام 1988 الدولية): وهو متغير يعكس المرحلة التنموية للقطر .

  - نسبة متوسط الدخل في أغنى إقليم في القطر إلى متوسط الدخل في أفقر إقليم في القطر : وهو متغير يعكس درجة عدم تجانس القطر اقتصاديا على أقل تقدير .

- نصيب قطاع الدولة في العمالة (كنسبة من القوى العاملة) وهو متغير يعكس سياسات الحكومة فيما يتعلق بخلق الوظائف ومن ثم سياسات التأثير على سوق العمل . وتشتمل العمالة في قطاع الدولة على العمالة في القطاع الحكومي والعمالة في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة .

- التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويشتمل هذا المتغير على التحويلات النقدية والعينية (كمعاشات التقاعد ، علاوات الأسرة والإنجاب ، مقابلة تكاليف العلاج ، تعويضات البطالة ، دعم التعليم ودعم الصحة) ، ويعكس هذا المتغير سياسات الحكومة التوزيعية .

- تم تقدير العلاقة بين السياسات الحكومية ودرجة عدم عدالة التوزيع لعينة من 80 قطرا توفرت لها المعلومات لفترة نصف ثمانينات القرن الماضي . اشتملت العينة على :

- 22 قطرا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- 8 أقطار اشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي سابقا .
- 16 قطرا أفريقيا .
- 17 قطرا آسيويا .
- 17 قطراً من أمريكا اللاتينية .

- تمثل أقطار العينة 98.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 90% من سكان العالم . ضمت العينة أربعة أقطار عربية : الأردن (بمعلومات لعام 1986) ، والجزائر (1987) ، ومصر (1979) ، والمغرب (1987) .

- يوضح الجدول التالي متوسطات المتغيرات التي استخدمت في التحليل وذلك حسب أقاليم العالم التي تم استخدامها .

السياسات وعدم عدالة التوزيع : احصائيات وصفية

الإقليم	عدد الأقطار	معامل جيني	العمالة في نصيب قطاع الدولة (%)	نصيب التحويلات للناتج (%)	نسبة التفاوت الاقتصادي الاقليمي	دخل الفرد (دولار)
دول منظمة التعاون الاقتصادي	22	31.2	21.2	22.6	1.8	12501
أوروبا الشرقية	8	24.8	90.0	17.2	2.5	6234
أفريقيا	16	52.3	11.3	5.7	4.8	1778
آسيا	17	41.0	12.6	6.8	3.3	4851
أمريكا اللاتينية	17	49.2	19.3	7.6	7.0	4156

- يلاحظ على هذه المعلومات ما يلي :

- فيما يتعلق بعدم عدالة التوزيع يلاحظ أن أفريقيا هي الإقليم الذي يجيء في المرتبة الأولى بمؤشر لعدم العدالة بلغ حوالي 52% جاء بعدها إقليم أمريكا اللاتينية (بمعامل جيني بلغ حوالي 49%) . من جانب آخر تميزت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية بأدنى درجة لعدم عدالة التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 25%) جاء بعدها إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بمعامل جيني بلغ 31%) .

- أن إقليم أوروبا الشرقية ، الذي ضم الاتحاد السوفيتي سابقا ، يتصف بارتفاع نصيب العمالة في قطاع الدولة من إجمالي القوة العاملة . هذا وقد بلغ متوسط نصيب العمالة في قطاع الدولة حوالي 90% من إجمالي القوة العاملة وهو نصيب يفوق ذلك الذي تأتي في كل الأقاليم . هذا ولقد كان نصيب قطاع الدولة متدنيا في كل من أفريقيا (حوالي 11%) وآسيا (حوالي 13%) ، بينما

- فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية تتميز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأعلى نسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي 23% وهي نسبة تفوق تلك التي تحققت في مجموعة الدول الاشتراكية (17.2%) وكان متوسط النسبة أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في بقية الأقاليم .

- تتصف أمريكا اللاتينية بأكبر درجة من التفاوت الاقتصادي الاقليمي حيث بلغ متوسط نسبة الدخل في الإقليم الأغنى للإقليم الأفقر سبعة أضعاف وجاءت بعدها أفريقيا حيث بلغ متوسط التفاوت خمس أضعاف ، وكانت أقل درجة من التفاوت الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

- يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين معامل جيني ومحدداته بما في ذلك عوامل السياسات حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية (نجمتين على مستوى 1% ونجمة واحدة على مستوى 5%) وذلك لأقطار العينة باستبعاد الدول الاشتراكية .

المتغيرات المفسرة	1	2
نصيب الدولة من العمالة	-0.320**	-0.288**
التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج	-0.297**	-0.343**
التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.652**	-
لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	35.35	44.13*
تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	-2.293*	-2.888*
ثابت التقدير	-84.72	-113.2
معامل التحديد	0.70	0.64

- يمكن قراءة نتائج الجدول على النحو التالي :

- تؤدي الزيادة في نصيب قطاع الدولة من العمالة بحوالي عشرة نقاط مئوية إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بما يعادل 3.2 نقطة جيني العمود الأول (أو حوالي 2.9 نقطة جيني العمود رقم 2) .
- تؤدي الزيادة في التحويلات الاجتماعية بما يعادل عشرة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 3 نقاط جيني العمود الأول (أو حوالي 3.4 نقطة جيني للعمود الثاني) .

- كل زيادة في التفاوت الاقتصادي الإقليمي بدرجة واحدة تؤدي إلى ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 0.65 نقطة جيني .

- أنه في حين لا تؤيد نتائج العمود الأول أطروحة كوزنتز وذلك لعدم مغزوية معامل لوغاريتم دخل الفرد ، إلا أن نتائج العمود الثاني تؤيد وجود علاقة تربيعية بحيث تنزع درجة عدم العدالة للارتفاع مع زيادة دخل الفرد قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك . ويلاحظ في هذا الصدد أن مستوى الدخل الذي تبدأ بعده درجة عدم العدالة في الانخفاض يبلغ 2080 دولار بأسعار 1988 الدولية .

- كما هو معروف يتميز إقليم آسيا بنجاحه في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، على الأقل في عدد كبير من أقطاره ، مع المحافظة على توزيع أكثر عدالة للدخل . وتثير مثل هذه الملاحظة السؤال فيما إذا كان تميز إقليم آسيا في مجال عدم عدالة توزيع الدخل ذو دلالة احصائية .

- لاختبار هذه الأطروحة تم تقدير علاقة جيني مع محدداته بالإضافة إلى متغير دمية (=1 ، إذا كان القطر من إقليم آسيا ، وصفر غير ذلك) ، هذا ويلخص الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية كما في حالة الجدول السابق .

المتغيرات المفسرة	1	2
نصيب الدولة من العمالة	-0.230**	-0.244**
التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج	-0.512**	-0.558**
التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.498**	-
لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	37.22**	44.47**
تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي	-2.376*	-2.849**
دمية آسيا	-7.128**	-8.199**
ثابت التقدير	-91.13	-115.1
معامل التحديد	0.81	0.78

- يتضح من نتائج الجدول أن معامل المتغير لدمية آسيا يتصف بالمغزوية الإحصائية على المستوى 1% وأن علامة المعامل سالبة مما يعني أن الأقطار الآسيوية ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات على درجة عدم العدالة، تتوفر على درجة لعدم عدالة التوزيع تقل في المتوسط بحوالي 7.1 نقطة مئوية مقارنة بالدول غير الآسيوية .

- وبعد ما الذي يفسر التفاوت في درجة عدم العدالة بين مختلف الأقاليم ؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال باعتماد درجة عدم العدالة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية ومن ثم يمكن ملاحظة التفاوت التالي في درجة عدم العدالة :

- تقل درجة عدم عدالة التوزيع في إقليم أوروبا الشرقية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 6.4 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أفريقيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 21.1 نقطة مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في آسيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 9.8 نقاط مئوية .
- تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أمريكا اللاتينية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 18 نقطة مئوية .

- باستخدام المعاملات المقدرة في العمود رقم 3 في الجدول ، وبالحصول على الفرق بين مستويات مختلف العوامل المفسرة في كل إقليم مقارنة بالمجموعة المرجعية يمكن حساب تأثير مختلف العوامل في تفسير الاختلاف المشاهد . ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الجدول التالي :

الفرق في مستوى المتغيرات المفسرة مقارنة مع المجموعة المرجعية
(مستوى المجموعة ناقص مستوى المرجعية)

الإقليم	العمالة في قطاع الدولة (%)	التحويلات الاجتماعية (% من الناتج المحلي)	التفاوت الاقتصادي	لوغاريتم دخل الفرد	تربيع لوغاريتم دخل الفرد
أوروبا الشرقية	68.8	5.4-	0.7	0.6958-	12.6437-
أفريقيا	9.9-	16.9-	3.0	1.9504-	32.9945-
آسيا	8.8-	15.8-	1.5	0.9467-	16.9654-
أمريكا اللاتينية	1.9-	15.0-	5.2	1.1013-	19.5656-

- باستخدام المعاملات المقدرة يمكن الحصول على تأثير كل من المتغيرات المفسرة في الفرق المشاهد مع المجموعة المرجعية وذلك بضرب الفروقات الواردة في الجدول ( ) بمعاملات التقدير .

العوامل المفسرة للفرق في درجة عدم عدالة التوزيع بين أقاليم العالم ومجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

أثر العوامل المفسرة	أوروبا الشرقية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
1. نصيب العمالة في قطاع الدولة	15.8-	2.3+	2.0+	0.4+
2. حجم التحويلات الاجتماعية	2.8+	8.7+	8.1+	7.7+
3. دمية آسيا	-	-	7.1-	-
4. إجمالي تأثير عوامل السياسات الاجتماعية (1+2+3)	13.0-	11.0+	3.0+	8.1+
5. التفاوت الاقتصادي الاقليمي	0.4+	1.5+	0.8+	2.6+
6. مستوى الدخل	4.4+	5.8+	5.1+	5.5+
7. العوامل الأساسية (5+6)	4.8+	7.3+	5.9+	8.1+
8. اجمالي التأثير (4+7)	8.2-	18.3+	8.9+	16.2+
9. الفرق المشاهد	6.4-	21.1	9.8	18.0+
10. الفرق غير المفسر	1.8+	2.8+	0.9	1.8+

- يلاحظ على نتائج الجدول ما يلي :

- للأقاليم الثلاثة فيما عدا أوروبا الشرقية ، فإن أهم مسببات عدم العدالة المرتفعة مقارنة بمجموعة المقارنة هي تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والتي يترتب عليها زيادة في معامل جيني تتراوح بين 7.7 نقطة مئوية لأمريكا اللاتينية و 8.7 نقطة مئوية لأفريقيا) ومستوى الدخل (والذي يترتب عليه زيادة في معامل جيني تتراوح بين 5.1 نقطة مئوية لآسيا و 5.8 نقطة مئوية لأفريقيا) .

- يترتب على تدني نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي وعلى تدني الدخل في الأقاليم الثلاثة باستثناء أوروبا الشرقية أن تكون درجة عدم العدالة المشاهدة فيها أكبر من تلك في مجموعة المقارنة بما يتراوح بين 13 إلى 14 نقطة مئوية . وعلى الرغم من الاختلافات الأخرى بين افريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنهما يظهران تشابها ملحوظا فيما يتعلق بالعوامل المفسرة لعدم عدالة التوزيع .

- كما سبق ولوحظ تختلف آسيا عن كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي يلعب فيها العامل الدمية دورا محوريا في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 7 نقاط مئوية .

فيما يتعلق بأوروبا الشرقية يتضح أن العامل المهيمن في أن تتصف هذه الأقطار بدرجة عدم عدالة في التوزيع أقل من درجة عدم عدالة التوزيع في المجموعة المرجعية هو عامل نصيب قطاع الدولة في العمالة ، وهو العامل الذي يتسبب في انخفاض معامل جيني بحوالي 15.8 نقطة مئوية مقارنة بالمرجع . وعلى الرغم من أن بقية العوامل الفرعية تؤدي كلها إلى ارتفاع معامل جيني مقارنة بالمرجع إلا أن تأثير هذه العوامل مجتمعة لا يضاهي تأثير نصيب العمالة لقطاع الدولة في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع.

- مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعزى درجة عدم عدالة التوزيع المرتفعة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى تدني مستوى الدخل وفي آسيا يتمثل السبب الأساسي في تدني مستوى الدخل بينما في أوروبا الشرقية يعزى تدني درجة عدم عدالة التوزيع إلى ارتفاع نصيب الدولة في تشغيل العمال .

السياسات الاقتصادية :

أ- العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع:

- هل هنالك علاقة بين العمق التمويلي للاقتصاديات وعدم عدالة التوزيع ؟ يكتسب هذا السؤال أهميته في ظل توجه العديد من الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية ، كالمصارف ، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي بدأت منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي .

- من الناحية النظرية هنالك عدد من الأطروحات حول هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك (1990)) : وهي التي تقول بأنه في المراحل الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعمقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع ازدياد التعمق .

- العلاقة الخطية السالبة: في الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال (بمعنى وجود معوقات أكبر للاقتراض لتمويل استثمارات غير قابلة للتجزئة كالاستثمار في رأس المال البشري) ينزع توزيع الثروة الابتدائي نحو الاستمرار في المستقبل ومن ثم تتصف هذه الاقتصاديات بتوزيع أكثر عدم عدالة . وتعني هذه الاعتبارات أنه كلما كان قطاع التمويل متطورا (أقل معوقات) كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة .

- أطروحة كوزنتز المعدلة : بالإشارة إلى طبيعة التمويل الذي تحتاجه مختلف تقنيات الإنتاج ، خصوصا التقنيات الحديثة التي تستخدم في قطاعات الصناعة والخدمات مقابل التقنيات التقليدية التي تستخدم في قطاع الزراعة ، يتوقع أن يؤثر هيكل الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع . وعلى هذا الأساس يتوقع أن تكون هنالك علاقة إيجابية بين القطاع الحديث والعمق التمويلي .

- تم اختبار هذه الأطروحات لعينة من 44 قطر للفترة 1960-1995 . قسمت الفترة الزمنية لسبعة فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات حيث كان المتغير المعتمد هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني وحيث اشتملت المتغيرات المفسرة على ما يلي :

- الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى الائتمان من القطاع المصرفي وغير المصرفي للوحدات الانتاجية وللأفراد ولكن باستثناء ائتمان الممنوح من البنوك المركزية للحكومات ولمؤسسات القطاع العام) . بلغ متوسط هذا المتغير حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين 5% وحوالي 203% .

- أصول القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى للقطاع غير المالي المحلي بواسطة المصارف التجارية) . وبالمقارنة مع الائتمان للقطاع الخاص فإن هذا المتغير يقوم باستبعاد الائتمان الممنوح بواسطة القطاع التمويلي غير المصرفي إلا أنه يشتمل على الائتمان الممنوح للحكومة ولمؤسسات القطاع العام . بلغ متوسط هذا المتغير 46% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 5% إلى حوالي 142% .

- متوسط دخل الفرد الابتدائي : وهو متغير يعبر عن المرحلة التنموية للقطر وبلغ متوسطه لأقطار العينة 6327 دولار بالمكافئ الشرائي وتراوحت قيمته بين حوالي 216 دولار للفرد إلى 20135 دولار للفرد .

- مؤشر مخاطر المصادرة: وهو متغير يعبر عن التطور المؤسسي للقطر وبلغ متوسطه حوالي 7.7 نقطة وتراوحت قيمته بين 3.3 نقطة إلى 10 نقاط (وهي اعلى قيمة للمؤشر بمعنى عدم وجود مخاطر) .

- مؤشر التنافر الاثني واللغوي : وهو مؤشر يعبر عن تجانس المجتمع وبلغ متوسطه 0.255 وتراوحت قيمته بين صفر (للمجتمع المتجانس) و 0.8567 (حيث أعلى قيمة للمؤشر هي واحد بمعنى مجتمع متنافر) .

- الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 5.6% إلى 27.6% .

- معدل التضخم: وبلغ متوسط هذا المتغير 0.1255 وتراوحت قيمته بين حوالي 0.0072 إلى 1.1704 .

- القيمة المضافة للقطاع الحديث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: وبلغ متوسط هذا المتغير حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 51% و 99.8% .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي . الأرقام بين الأقواس لقيمة ت- الإحصائية والنجوم توضح مستوى المغزوية الإحصائية (نجمة واحدة لعشرة في المائة وثلاثة نجوم لواحد في المائة) .

جدول الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدم عدالة التوزيع

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	0.056 (2.04)**	0.172- (1.13)	0.354- (1.5)
تربيع لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	-	0.032 (1.46)	-
(القطاع الحديث) (الائتمان للقطاع الخاص)	-	-	0.005 (1.75)*
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.700 (1.00)	0.580 (0.88)	0.990 (1.39)
معامل التحديد	0.57	0.57	0.58

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أن تؤدي إلى زيادة في عدم عدالة التوزيع وذلك بدلالة مغزوية المعامل المقدر عند مستوى المغزوية 5 في المائة .
- توضح نتائج العمود رقم (2) أنه ليس هنالك ما يؤيد وجود علاقة غير خطية بين العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع كما في أطروحة كوزنتز إلا أن الأطروحة القائلة بأن تأثير العمق التمويلي يتأتى من خلال القطاع الحديث تجد لها سند في نتائج العمود رقم (3) .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي .

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الأصول المصرفية للناتج المحلي الإجمالى	0.044- (1.77)*	0.140- (0.80)	0.256- (1.19)
تربيع لوغاريتم الأصول المصرفية	-	0.014 (0.54)	-
(القطاع الحديث) (الأصول المصرفية)	-	-	0.002 (0.99)
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.869 (1.21)	0.923 (1.30)	1.202 (1.54)
معامل التحديد	0.56	0.56	0.56

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الأصول المصرفية أن تؤدي إلى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع بمعنى أن زيادة العمق التمويلي تؤدي إلى تحسن حالة توزيع الدخل وذلك على عكس النتيجة المتعلقة بالعمق التمويلي كما يقيسه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

- أنه ليس هنالك ما يؤيد أطروحتي كوزنتز وكوزنتز المعدلة .

- دون الدخول في تفاصيل فنية تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسوية التضارب فيما بين النتيجتين وذلك باستخدام طريقة المتغيرات الأدواتية (الوسيطة) في التقدير حيث تم استخدام الأصول القانونية للأنظمة التمويلية كمتغير أدواتي . هذا وقد ترتب على استخدام هذه الطريقة أن أصبحت علاقة متغيرات العمق التمويلي سالبة بطريقة مغزوية إحصائيا مما حدا بالمؤلفين الوصول إلى نتيجة مؤداها أن ازدياد العمق التمويلي بنقطة مئوية واحدة (لكل مؤشر على حدة) يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض معامل جيني بحوالي 0.25 نقطة مئوية .

- تعني هذه النتيجة أنه من شأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة العمق التمويلي في مختلف الاقتصاديات أن تؤدي إلى تحسين في حالة توزيع الدخل .

ب- التضخم وعدم عدالة التوزيع :

- تم استكشاف العلاقة بين التضخم ومؤشر عدم عدالة توزيع الدخل لعينة من 75 قطرا اشتملت على أربعة دول عربية هي مصر (1975 ومعامل جيني بلغ 43%) ، والمغرب (1980 و 53.3%) ، والجزائر (1989 و 39.9%) والأردن (1986 و 39.7%) ، وحيث كان متوسط معامل جيني لإجمالي العينة 41.7% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 41.2 .

- كما هو متوقع اشتملت المتغيرات المفسرة علي معدل التضخم السنوي والذي أخذ كمتوسط لفترة الخمس سنوات السابقة للسنة التي تم فيها المسح الذي حسب على أساسه معامل جيني . هذا وقد بلغ متوسط معدل التضخم لإجمالي العينة 69.6% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 15.3% .

- عُرفت الأقطار ذات التضخم الجامح بأنها تلك الأقطار التي يتعدى فيها معدل التضخم السنوي 300% . واشتملت الأقطار هذه على بوليفيا (1989 بمعدل تضخم بلغ في متوسطه 2414%) ، والأرجنتين (1989 بمعدل تضخم 863%) والبرازيل (1989 ومعدل تضخم 514%) ويوغسلافيا (1989 بمعدل تضخم 343%) .
- لأغراض التحليل تم تعريف شرائح للتضخم على أساس متغيرات دمية على النحو التالي :

متغير دمية التضخم الجامح : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 300 في المائة ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المرتفع (العالي) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 40% ولكن أقل من 300% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني (المنخفض): يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 5% ولكن اقل من 40% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني للغاية (المنخفض للغاية) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أقل من 5% ، وصفر غير ذلك .

- بالإضافة إلى معدل التضخم اشتملت المتغيرات المفسرة على :

- دخل الفرد بأسعار 1988 ولنفس سنة المسح . هذا وقد بلغ متوسط الدخل لإجمالي العينة 6317 دولار وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 6456 دولار .
- التحويلات الاجتماعية : كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة المسح . هذا وقد بلغ المتوسط لإجمالي العينة 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 12% من الناتج المحلي الإجمالي .

- الاستخدام في قطاع الدولة كنسبة من إجمالي قوة العمل لنفس سنة المسح. هذا وقد بلغ متوسط إجمالي العينة 20.5% وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 19.9% .

- يرصد الجدول التالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها حيث الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت – الاحصائية

المتغير المفسر	1	2	3	4	5
متوسط دخل الفرد	(2.3)43.33	(2.1)39.46	(2.0)38.06	(2.0)38.55	(1.9)37.63
تربيع متوسط دخل الفرد	(2.5)3.00-	(2.3)2.58-	(2.2)2.50-	(2.2)2.53-	(2.2)2.48-
التشغيل في قطاع الدولة	(8.1)0.24-	(11.1)0.24-	(10.9)0.25-	(10.7)0.25-	(10.0)0.26-
التحويلات الاجتماعية	(2.02)0.35-	(3.8)0.40-	(3.6)0.39-	(3.7)0.40-	(3.7)0.39-
التضخم الجامح	-	(2.7)7.82	-	-	-
التضخم المرتفع	-	-	(2.1)6.67-	(2.1)6.61-	(1.8)3.42
التضخم المتدني	-	-	(2.7)8.11-	(2.8)8.78-	-
التضخم المتدني للغاية	-	-	-	(1.8)5.95-	(1.8)2.94
ثابت التغير	(1.5)120.9-	(1.2)96.3-	(1.0)82.46-	(1.0)8.41-	(1.1)89.0-
معامل التحديد	0.67	0.69	0.69	0.70	0.69
عدد المشاهدات	75	75	75	75	75

- هذا ويمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- يتضح من نتائج العمود رقم (2) أن التضخم الجامح (بمعدلات تفوق 300 في المائة سنويا) يؤدي إلى تفاقم حالة توزيع الدخل حيث يكون معامل جيني في مثل هذه الدول أعلى بحوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط معامل جيني للعينة .

- يتضح من نتائج العمود رقم (3) أن الأقطار التي يكون فيها التضخم مرتفعا (بين 40 و 300 في المائة سنويا) أو متدنيا (بين 5 و 40 في المائة سنويا) يقل فيها معامل جيني بحوالي 7 و 8 نقاط مئوية على التوالي عن معامل جيني في تلك الدول التي تعاني من تضخم جامح .

توضح نتائج العمود رقم (4) أن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل لا تتصف بالاستمرارية عند معدلات متدنية للتضخم حيث وجد أن معامل جيني في الدول ذات التضخم المتدني 6 نقاط مئوية عن ذلك الذي يسود في الدول التي تعاني من تضخم جامح . ومقارنة بنقاط 7 و 9 كفرق بين التضخم المرتفع والمتدني على التوالي ، مقارنة بالتضخم الجامح ، تشير إلى وجود عدم الانتظام في العلاقة المعنية.

- تتأكد نتائج العمود رقم (4) بنتائج العمود رقم (5) والتي تم تقدير العلاقة تحتها بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح.